

Distr.: Limited
24 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

بنغلاديش، بيرو، تايلند، الفلبين، نيبال، الهند*: مشروع قرار

اليوم العالمي للتنمية الريفية

إن الجمعية العامة،

إن تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإن تعيد أيضاً تأكيد قراراتها 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، ولا سيما الفقرات 1 إلى 10 من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان 13 و 14 اللتان تتصان على أنه ينبغي ألا تُعلن سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيمها وتمويلها،

* مستدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.



واند تعيد كذلك تأكيد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015⁽¹⁾،

واند تلاحظ قرارها 165/73 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية،

واند تشير إلى قراراتها 244/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 237/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 232/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 219/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 183/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 165/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، المعنونة "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

واند تشير أيضا إلى قرارها 279/78 المؤرخ 2 أيار/مايو 2024 الذي أعلنت بموجبه عام 2026 السنة الدولية للمزارعات، وإلى قرارها 181/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية،

واند تضع في اعتبارها المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾، وإن تؤكد من جديد إعلان الحق في التنمية⁽³⁾،

واند يساورها القلق لأن الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، يعانون من الفقر والجوع وسوء التغذية على نحو غير متناسب،

واند تسلم بأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل، وإن تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030، وعلى ضرورة العمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

واند تسلم أيضا بالأهمية الحاسمة لدور وإسهام النساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الملكيات الصغيرة والمزارعات وصيادات السمك ونساء الشعوب الأصلية ومعارفهن التقليدية ونساء المجتمعات المحلية، في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، ومن ثم إبراز أهمية تعزيز تمكينهن اقتصاديا، وإمكانية حصولهن الكامل على ملكية الأراضي وفرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية، ومشاركتهن في صنع القرار،

واند تؤكد من جديد أهمية تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية باعتبار ذلك استراتيجية فعالة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع،

واند تشيد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية وبالنقد الملاحظ الذي أحرزته في القضاء على الفقر في الريف، ولكنها تلاحظ مع القلق استمرار وجود ثغرات رئيسية، مثل نقص البيانات الكافية؛ وعدم كفاية

(1) القرار 313/69، المرفق.

(2) القرار 217 ألف (د-3).

(3) القرار 128/41، المرفق.

الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية؛ وانخفاض وعدم كفاية تكوين رأس المال البشري المناسب لسبل العيش الريفية؛ وعدم كفاية مصادر الدخل، بما في ذلك ندرة الفرص المدرة للدخل غير الزراعية؛ والافتقار إلى القدرات الإنتاجية وإلى التحول الزراعي؛ واستمرار عدم المساواة بين الجنسين؛ وانعدام الحماية الاجتماعية؛ وعدم كفاية البنى التحتية والخدمات الأساسية؛ وانعدام أو ضعف القدرة على التكيف والقدرة على مقاومة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث؛ وعدم فعالية المؤسسات الريفية والافتقار إلى الموارد الكافية،

واند تشدد على أن الاستثمار في المرافق والخدمات الرئيسية في المناطق الريفية سيشكل نهجا فعالا في معالجة الفقر والجوع في المناطق الريفية، وفي تهيئة العمالة المنتجة وإنشاء المشاريع التجارية، وتعزيز الشمول المالي الرقمي لأجل المجتمعات الريفية والمؤسسات الريفية، مثل المنظمات الأهلية والتعاونيات، ولا سيما لأجل شباب ونساء المناطق الريفية، بسبل منها المبادرات الإقليمية والوطنية، ومنها مثلا مبادرة "قريتي، مدينتي" التي أطلقتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في بنغلاديش،

واند تسلّم بأهمية إتاحة النهج والمسارات الإنمائية ذات العوامل المحركة المحلية لأجل تعزيز التنمية الريفية والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030،

واند تلاحظ الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، بما فيها مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ، في توفير المساعدة في العمل المضطلع به على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي فيما يتصل بالتنمية الريفية المتكاملة،

واند تثق في أن الاحتفال بيوم دولي سيهيئ منبرا شاملا لتقييم التحديات التي تواجه التنمية الريفية والفرص المتاحة أمامها،

1 - **تقرر** إعلان يوم 6 تموز/يوليه يوما عالميا للتنمية الريفية لتسليط الضوء على الأهمية الحاسمة للتنمية وتحول المناطق الريفية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁾؛

2 - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمدارس، إلى الاحتفال باليوم العالمي للتنمية الريفية من خلال عرض أنشطة عملية تتعلق بالتنمية المستدامة للمناطق والمجتمعات الريفية والترويج لها، حسب الاقتضاء، في السياقات الوطنية والإقليمية؛

3 - **تدعو** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إلى القيام، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والوكالات المتخصصة وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980، إلى تيسير تنظيم اليوم العالمي للتنمية الريفية وإحيائه كوسيلة للنهوض بالتنمية الريفية، وإنكاء الوعي بإسهام التنمية الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم الدول الأعضاء في تخطيط وتنسيق الأنشطة المعدة للاحتفال بذلك اليوم؛

(4) انظر القرار 1/70.

- 4 - **تؤكد** أن تكلفة جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تغطى من التبرعات؛
- 5 - **تدعو** جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى الإسهام في الاحتفال باليوم العالمي للتنمية الريفية ودعمه؛
- 6 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، على هذا القرار من أجل الاحتفال باليوم العالمي بما يليق بالمناسبة.
-